ورقة سياسية

الموقف الأميركي من النووي السعودي

W.A.R.C
West Asia Research Center

تاريخ الإصدار: 27 حزيران/ يونيو 2023

ورقة سياسية

الموقف الأميركي من النووي السعودي

W.A.R.C
West Asia Research Center

2023-6-27

ملخص

يتلخص الموقف الأميركي الحذر تجاه الملف النووي السعودي بالنظرة الأميركية تجاه السعودية بوصفها كيانًا حديثًا يحتاج إلى الحماية الأمنية المستمرة، ويهدده مخاطر جمّة داخليًا وخارجيًا. وإن كان لموقع السعودية الجغرافي أهمية لناحية المعادلات الأمنية في المنطقة والمحاذير الأميركية من تأثير حيازة مثل هكذ سلاح نوعي على المعادلات الإقليمية، إلا أن نظرة الأميركي للسعودي وشكل العلاقة بينهما، تعدّ أولى المحاذير وأبرزها. يرى الأميركي أن الخطر الأبرز الذي يهدد السعودية يأتي من الداخل، فالمخاوف من انقلابات واضطرابات أمنية فضلاً عن هجمات وهابية إرهابية، تشكّل أسبابًا تجعل من النووي سلاحًا خطرًا بيد السعوديين. ويأتي في مقدمة المحاذير الأميركية أيضًا، الوعد الدائم بضمان تفوق الكيان المؤقّت عسكريًا، ومنع حيازة أي دولة لسلاح كاسر للتوازنات. وعليه يمكن القول، إنه منذ نشأة الدولة الثالثة، لم تر واشنطن مصلحة في حيازة السعودية للتكنولوجيا النووية، بل على العكس، وجدت في هذا البرنامج تهديدًا لمصالحها. لكنّ الاستدارة السعودية شرقًا، يحتّم على أميركا إعادة ترتيب أوراقها، وبلورة صفقة تضمن لها مصالحها، وتبقي السعوديين تحت مظلّتها.

مقدّمة

تسارع السعودية خطواتها في تطوير برنامجها النووي نظرًا للحاجة المتزايدة إلى كسر صورتها النمطية وإعادة تكوين قوتها الناعمة وتقوية حضورها في المحفل الإقليمي.

يدرك السعوديون العقبات أمام طموحهم النووي. على المستوى الداخلي، وإن كانت القدرات المالية تفتح الباب لتطوير هذا البرنامج، إلا أنّ النقص في الخبرات البشرية والكفاءات العلمية يجعلان المشروع خاضعًا للجهات الأجنبية. أما على المستوى الخارجي، فقد بدأت تدرك الرياض بأن الاعتماد على الحليف الأميركي لم يعد يشكّل ضمانة كافية لها مع توجه الأخير للتحرر من ضمانات الحماية التي لطالما أمنّها لحكّام الخليج.

تهدف الدراسة الحالية للبحث في إشكالية الشروط الأميركية على البرنامج النووي السعودي وتأثير ذلك على العلاقات بين البلدين. وهو ما يحيلنا لطرح التساؤلات التالية:

- تبرر واشنطن عرقلة حق دول في تطوير برامجها النووية السلمية والاستفادة من مقدراتها بحجة منع إطلاق سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط، فلماذا تغض الطرف عن دول انضمت للنادي النووي منذ سنين؟

- هل ترضى الرياض بالشروط الأميركية على برنامجها النووي؟ وفي حال رفضها كيف سينعكس ذلك على العلاقات المشتركة؟

- هل تحذو السعودية حذو جارتها المنافسة الإمارات في القبول بالتطبيع والشروط الأميركية مقابل الدعم لبرنامجها النووي؟

- كيف ستنعكس المعارضة الداخلية في الأوساط الأميركية على ملف النووي السعودي؟ وهل ممكن أن نشهد إقرارًا لمشاريع القوانين الداعية إلى تقييد القدرات النووية السعودية؟

ومن هنا يمكن طرح استنتاجات عدة:

- يعدّ التطبيع السعودي مع الكيان المؤقت إحدى مفاتيح البرنامج النووي، وهو شرط يتصدّر المباحثات الأميركية السعودية في أي مفاوضات من هذا النوع.

- تسابق السعودية الزمن في تطوير برنامجها النووي لضمان المنافسة مع دول المنطقة وفي مقدمتها إيران والإمارات.

- تدرك واشنطن أن الشروط الصارمة قد تدفع بالرياض إلى خيارات أخرى، من بينها التكنولوجيا الصينية، والدعم الباكستاني، ولهذا قد لا تعير مشاريع القوانين في الكونغرس الداعية لتقييد البرنامج النووي السعودي اهتمامًا.

الانتشار النووي في الشرق الأوسط

ظلّ الشرق الأوسط لسنوات مسرحًا للنزاع الدولي، ما انعكس على اتجاهات الدفاع والتسلّح. سعت دول عدة إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل لأسباب مختلفة "من بينها الردع، أو سباق التسلّح مع الدول المجاورة، أو القدرة على الهجوم خارج نطاق توقعات الدول المتقدمة، أو للتعويض عن أوجه الضعف التقليدية وتكاليف الحصول على الأسلحة، وبخاصة تلك التي لها قيمة تكنولوجية عالية"[1].

كان الكيان المؤقت أول من حصل على السلاح النووي بدعم وغطاء غربيين. الخطوة الأولى بدأت بإنشاء رئيس الكيان المؤقت بن جوريون لجنة الطاقة الذرية عام 1952. وفي عام 1956، زودت فرنسا الكيان بمفاعل بقوة 24 ميجاوات ومصنع للتجهيز الكيماوي في ديمونة، الذي كان الدّعامة الأساسية للبرنامج النووي.

سجلت دول عدّة خطوات في تطوير برامجها النووي، من بينها العرق ومصر وليبيا والجزائر وإيران وتركيا. وهي مساع يجهد الكيان لعرقلتها بهدف ضمان تفوقه العسكري. "قاومت "إسرائيل" أي محاولة عربية لامتلاك القدرات النووية، واستهدفت بعدة خطوات إجهاض وتدمير أي محاولة عربية لتحقيق أي تقدم في المجال النووي، كتدمير المفاعل النووي العراقي واغتيال العلماء العرب والأجانب العاملين في مجال النووي العربي، واتباعها استراتيجية "الردع بالشك" من خلال تسريب معلومات عن امتلاك البلدان العربية

[1] سعيد، محمد. 2004. المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: الأمن الإقليمي وقضايا عدم الانتشار". صادر عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بالتعاون مع جامعة الدول العربية. ص: 122. تم الاسترداد من https://www.unidir.org/sites/default/files/publication/pdfs/building-a-weapons-of-mass-destruction-free-zone-in-the-middle-east-global-non-proliferation-regimes-and-regional-experiences-arabic-en-544.pdf

لتكنولوجيا نووية تؤهلهم لامتلاك السلاح النووي، لكي تثير الدول المعنية بمحاربة انتشار الأسلحة النووية في العالم"[2].

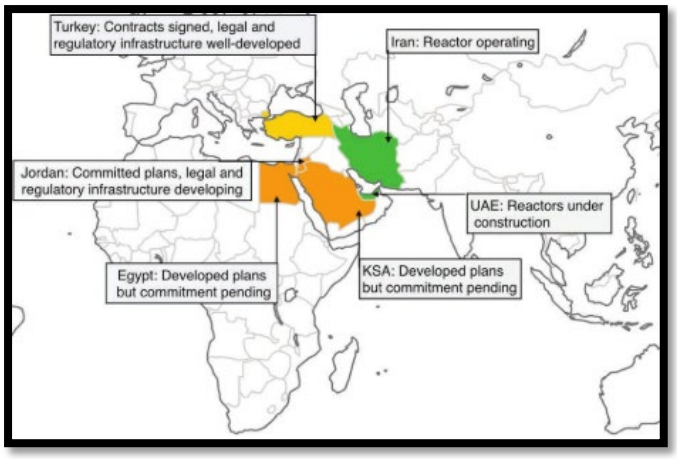

البرنامج النووي في الخليج

توجهت دول في الشرق الأوسط إلى بناء محطات للطاقة النووية ضمن أهداف طموحة لمواجهة تحديات مشتركة تواجه دولها. فالطلب المتزايد على الكهرباء والمياه المحلات بسبب النمو السكاني والاقتصادي، والحاجة إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الاستيراد، بالإضافة إلى مساعي تحقيق شبكة أمان للطاقة وتعزيز النمو الاقتصادي، كلها عوامل دفعت إلى وضع خطط لبرامج طاقة نووية.

عام 2006، قررت السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت وعُمان، تطوير برنامج نووي مشترك. لكن المشروع اصطدم بعراقيل من بينها انسحاب كل من البحرين والكويت وعُمان وقطر على ضوء حادثة مفاعل فكوشيما الياباني. لكن طموح كل من الإمارات والسعودية استمر.

في الإمارات، وقع الخيار على تكنولوجيا APR-1400 الكورية الجنوبية كتفضيل بين عدة بائعين من فرنسا واليابان والولايات المتحدة الأميركية بالاستناد إلى كون تلك التكنولوجيا أكثر مرونة في ملاقاة متطلبات العرض الإماراتي[3].

وأعلنت السعودية، في أيار/مايو 2012 عن خطط لبناء (16) مفاعل نووي بطاقة إجمالية (18) غيغاوات بحلول العام 2040. وقد وقعت عدة اتفاقيات تعاون مع فرنسا وروسيا وكوريا الجنوبية والأرجنتين، لإنشاء مفاعلات نووية.

البرنامج النووي السعودي

في ظل المتغيرات الكبرى في النظام الدولي، تسعى السعودية إلى إيجاد موطئ قدم لها في الساحة النووية، انطلاقًا من قراءات عدّة تراها ضرورية لتأمين دعامة استمرار السيطرة على الحكم. وإن كان الإعلان بموجب أمر ملكي صادر بتاريخ 17 نيسان/ إبريل 2010، عن سعي لتطوير الصناعات النووية اعتمادًا على المصادر المحلية من اليورانيوم لإنتاج الوقود النووي، إلا أنّ برنامجها النووي يمتد إلى أبعد من هذا التاريخ،

---

[2] نوفل، أحمد. 2019. مخاطر التسلح على الإستقرار في الشرق الأوسط. مجلة المستقبل العربي. العدد 482. تم الاسترداد من https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/

[3] أحمد، علي. 2019. برامج الطاقة النووية السلمية في الشرق الأوسط: تحليل وتقييم. مركز الخليج للأبحاث. إصدار أيار/مايو. ص 187. تم الاستراد من https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwip7uvs6uD_AhUQaqQEHcUHBtUQFnoECA0QAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.aub.edu.lb%2Fifi%2FDocuments%2Fprograms%2Fenergy_policy_and_security%2Farticles%2Fgulf_year_3291_ahmad.pdf&usg=AOvVaw1IajVO_JSIuBho6C0IND20&opi=89978449

فالتخمينات والتلميحات حول رغبة سعودية مُحتمَلة في حيازة أو تطوير أسلحة نووية، لاتنفكّ تطفو على السطح دورياً منذ العام 1988، مدفوعة بعوامل مختلفة:

دوافع تنموية واقتصادية

تقول التصريحات السعودية إن المساعي النووية تستهدف بشكل أساسي تنويع مصادر الطاقة، وإيجاد بديل للنمو الاقتصادي لتخفيف الاعتماد على الوقود الأحفوري.

في كانون الثاني/يناير 2023، قال وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان، إن بلاده سوف تبدأ باستخدام يورانيوم محلي المصدر لبناء قوتها النووية. وذكر أن الخطط تستهدف إنتاج الكعكة الصفراء، واليورانيوم منخفض التخصيب، وتصنيع الوقود النووي للاستهلاك المحلي وللتصدير أيضًا، ما قد يؤدي إلى تقليل الاعتماد على محطات الطاقة الغازية، وتطوير الأنشطة الاقتصادية والخدماتية في القطاع الزراعي والطبي والفضائي والكهربائي وغير ذلك[4].

دوافع سياسية

تريد السعودية تثبيت موقعها كقوة صاعدة في عالم متعدد الأقطاب، وهذا ما يدفعها للبحث عن امتلاك عناصر قوة في سياستها الخارجية، ومن بينها تطوير برنامج نووي يمنحها أوراقًا إضافية لتنفيذ أجندة سياساتها الخارجية. من هنا، تبرز شكوك بالنوايا السعودية من الهدف السلمي للبرنامج، خاصة وأن المفاعلات التي تهدف السعودية تفعيلها لن تحدث تغييرات جذرية في الاعتماد على النفط والغاز لتوليد الكهرباء، ويمكن الاستعاضة عنها ببدائل الطاقة من مصادر أخرى، من بينها الطاقة الشمسية، وهو ما يظهر أن الهدف من الطاقة النووية ليس التزوّد بالقوة الكهربائية بقدر ما هو التزوّد بالقوة السياسية.

في آذار/مارس 2018، أكد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أن بلاده سوف تسعى إلى تطوير أسلحة نووية إذا قامت إيران بذلك. وكان الأمير تركي الفيصل، رئيس المخابرات السعودية والسفير السعودي السابق لواشنطن ولندن قد أعرب صراحة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2018[5]، عن رغبة امتلاك سلاح نووي، وقال إن "أي شيء يمتلكه الإيرانيّون سيكون في حوزتنا أيضًا".

يقول تقدير موقف لمركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إن هذا لا يتعارض مع الاتفاق الذي رعته الصين مؤخراً بين الرياض وطهران، فتهدئة التنافس بين البلدين في عدد من الجهات في المنطقة لا تعني تسوية الجانبين للملف النووي الإيراني، نظراً لكونه أحد أهم العقبات بينهما[6]". ويستشهد المركز بتصريحات وزير الطاقة السعودي الذي أكد "عزم بلاده على مباشرة إنتاج الوقود النووي، دون الإشارة إلى الاكتفاء بالأغراض

---

[4] وزير الطاقة السعودي يعلن أن بلاده ستبدأ في استغلال اليورانيوم المحلي. بي بي سي. (11 كانون الثاني/يناير 2003)، تم الاسترداد من https://www.bbc.com/arabic/middleeast-64239110

[5] Sanger, David and Broad, William. Saudis Want a U.S. Nuclear Deal. Can They Be Trusted Not to Build a Bomb? New York Times. (2018.Nov. 22). Retrieved from https://www.nytimes.com/2018/11/22/world/middleeast/saudi-arabia-nuclear.html

[6] البرنامج النووي السعودي الدوافع والتحديات. (10-05-2023).مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. تم الاسترداد من https://fikercenter.com/2023/05/10/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%86%d8%a7%d9%85%d8%ac-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%88%d9%88%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%d9%8a-/%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d8%a7%d9%81%d8%b9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa

السلمية لمباشرة إنتاج النفط، وهو ما قد يُشير إلى إمكانية استثمار الوقود النووي في تحقيق التوازن الأمني في المنطقة".

أميركا والنووي السعودي

لفهم واقع العلاقات الأميركية – السعودية وتركيبتها، لا بدّ من وضعها ضمن المسار التاريخي لنشأتها وتطورها. تظهر الوثائق الأميركية التاريخية، تطور هذه العلاقة اتّباعًا، ضمن متأثرات عدّة داخلية وخارجيّة.

منذ أول لقاء أرّخ لبداية حقبة هذه العلاقة الرسمية على متن سفينة يو أس أس كوينسي عام 1945، بين الرئيس الأميركي فرانكلين روزفليت ومؤسس الدول السعودية الثالثة عبدالعزيز آل سعود، (المعروف لدى الأمريكيين بابن سعود)، وحتى يومنا هذا، لايزال الوصف لشكل التعاون الذي يجمع طرفين محطّ خلاف وبحث ومراجعة. يرى ماكس فيشر أن العلاقة السعودية الأميركية تعدّ من الشراكات النادرة جدًا على مستوى العالم. ويقول إنها لن تدخل دائرة الإطمئنان والوثوق، لأنها تتخذ الإمبريالية الأميركية نموذجًا، الأمر الذي يحتّم بقاء الطرف الأضعف في حالة من التوجّس والقلق، ويجعل شكل التحالف غير متماثلاً بين سلطة أقوى وسلطة أضعف تبقي الأخير في موقع يسهل ابتزازه. لذلك يقول فيتشر إن العلاقة المشوبة باللايقين بين أميركا والسعودية، تجعلها أقرب إلى "شراكة" من "تحالف".

ولهذا فإن الملفات المشتركة بين الطرفين، اتخذت من مفهوم هذه العلاقة إطارها. فكان عنوان العلاقة القائمة على "النفط مقابل الحامية" ساريًا على جميع أوجه التعاون بين البلدين. ومن ضمن هذه الأوجه الملف النووي السعودي، الذي لا يزال منذ بدء الحديث عنه، موضع توجّس أميركي.

فلماذا ترفض أميركا منح السعودية حق الحصول على التكنولوجيا النووية؟ سؤال لا بد من العودة في تاريخ العلاقة بين البلدين للإجابة عنه.

تعتمد الدراسة الحالية على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية منذ عام 1861. تحتوي على وثائق من العديد من الوكالات الحكومية التي تكشف السياسة الخارجية للولايات المتحدة وآليات تنفيذها على أعلى المستويات.

تاريخ الوثائق المشتركة

تعود أول وثيقة مؤرّخة بين جهة رسمية سعودية والولايات المتحدة الأميركية إلى عام 1928. وهي عبارة عن مراسلة بين عبدالله الدملوجي، مستشار مؤسس الدولة السعودية الثالثة، عبدالعزيز آل سعود، وأول وزير خارجية لها، وأول وزير أميركي مفوّض إلى مصر (سفير الولايات المتحدة الأميركية)، مورتون هاول. وتتعلق بالتبشيريين الأميركيين الذين يعبرون أرض الحجاز دون تصاريح رسمية، ما يعرّضهم لخطر الاعتداء من قبل القبائل العربيّة الرافضة لهذا التعدّي على قداسة أرض الحرمين[7]. هذه الوثيقة تعود إلى بدايات تأسيس ما يعرف اصطلاحًا بالدولة "السعودية الحديثة" مع مؤسسها ابن سعود عام 1902، وبدايات العلاقات الرسمية مع أميركا.

أمّا آخر الوثائق المنشورة بين الطرفين في عام 1988، فتعود إلى حقبة الملك السعودي الخامس فهد بن عبدالعزيز والرئيس الأمركي رونالد ريغان. وهي عبارة عن خطاب لوزير الخارجية الأميركية آنذاك جورج شولتز، تتناول فيها السياسات الخارجية لبلاده.

الملف النووي في الوثائق الرسمية الأميركية

تقارب الولايات المتحدة الأميركية الملف النووي السعودي بكثير من الحذر، وهي كانت طوال السنوات الماضية قد اعتمد مبدأ التسويف والتأجيل في البتّ في هذا الملف. تظهر الوثائق السرّية الأميركية، أسباب رفض الإدارات المتعاقبة للبرنامج النووي السعودي، وتكشف طريقة مقاربة واشنطن لملفات الشرق الأوسط ونظرتها لحلفائها.

الدولة الحديثة العهد

في عهد الملك عبد العزيز، والحاكم الرابع عشر من آل سعود، تكشف وثيقة سريّة صادرة عن وزارة الخارجية الأميركية عام 1951، عن أطر تنظّم العلاقة مع السعودية، وتظهر الرؤية الأميركية للدولة الصاعدة حديثًا.

النظرة الاستعلائية تظهر في الوثائق التي تقول: "من الواضح أن العرب السعوديين لديهم عقبات للتغلب عليها، لأنهم يجب أن يتوصلوا إلى فهم للنمط الكامل للحياة الاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية الغربية، والتي هي أكثر تعقيدًا من حياتهم. فقط عندما يكون المسؤولون الحكوميون السعوديون الذين نتعامل معهم مجهزين بذكاء للتعامل مع مشاكل مثل التمويل والتجارة الحديثة، يمكن لبلدينا العمل معًا بكفاءة. في الوقت الحاضر، نركز اهتمامنا على تعزيز مجموعة نووية من العرب السعوديين ستكون مجهزة لفهم نظامنا[8]".

[7]US Department of State. The Chargé in Egypt (Winship) to the Secretary of State. Cairo, January 5, 1928. Retrieved from https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1928v03/d66

[8] US Department of State. Policy Statement Prepared in the Department of State 1. Washington, February 5, 1951. Retrieved from https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1951v05/d591

تقول الوثيقة، إن الولايات المتحدة الأميركية ترغب في الحفاظ على علاقات وثيقة وودية مع الحكومة السعودية. وتقول إن من الأهداف الرئيسة تطوير الإمكانيات الاقتصادية للسعودية لتوفير المزيد من الخدمات وتنويع الدخل القومي، إذ أنها "دولة بدائية تحتاج إلى التطوير في كل نوع من المشاريع العامة". من هنا تكمن أسباب حرص أميركا على جعل أي برنامج نووي ضمن سيطرتها، وهو ما تؤكد عليه الوثيقة التي تشير إلى "المزايا الاستراتيجية للموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية، والموارد البترولية، والكراهية العامة المستمرة للشيوعية".

"معادلة الحماية" لحماية المصالح الأميركية

هذه النظرة التاريخية، تجعل خطاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الذي عبّر به صراحة عن رأيه بحكام آل سعود، في إطارها التاريخي.

من هنا، تستخدم الولايات المتحدة الأميركية سياسة العصا والجزرة مع السعودية. فتاجر السلاح الأول في العالم، يحرص على أن يبقى المورّد الأول للسلاح إلى السعودية[9]، ليتجنب لجوء الأخيرة إلى دول أخرى بحثًا عن الحماية وصفقات التسلّح، ولكي يؤمن مصالحه في المنطقة. وهي مقاربة، تشمل ابتزاز حكام آل سعود لاسترداد تكاليف حمايتهم، بحسب وثيقة سرية عن الخارجية الأميركية تعود لعام 1955[10].

تقول الوثيقة: "فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، نجد أنه من الضروري الاستجابة للطلبات السعودية الأكثر إلحاحًا للحصول على معدات عسكرية ثقيلة لأغراض التدريب. كما نقوم بتوفير معدات أخرى من أجل التعزيز العام لقواتها المسلحة. يتم توفير جميع هذه المعدات على أساس استرداد التكاليف. عند الموافقة على الإمدادات العسكرية للمملكة العربية السعودية، نضع في اعتبارنا المشاكل القائمة مع الدول والمشيخات المجاورة. نجد أدلة على تنامي الاضطرابات في البلاد والتي يمكن أن تصبح خطيرة".

من هنا تظهر اعتبارات السياسات الأميركية تجاه النووي السعودي آنذاك، والتي تعتبر أن الأهداف السوفيتية في حال نشوب حرب ستكون: تدمير القواعد الغربية في الشرق الأوسط لمنع حشد القوات المحلية أو الغربية في المنطقة، الاستيلاء على منافذ البحر الأسود، وحرمان الغرب من نفط الشرق الأوسط. ما يجعل "الأهداف السياسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي التأكّد من أن أياً من دول الشرق الأوسط أو موارده لن تقع تحت السيطرة الشيوعية".

ضمان تفوّق الكيان المؤقّت

تحرص الولايات المتحدة الأميركية على ضمان تفوق الكيان المؤقت في المنطقة. وهو تعهد ثابت أرسته في الماضي والحاضر وللمستقبل، وتشترطه مذكرة تعود لعام 1956 كبند في أي صفقة أميركية عربية، لضمان "عدم تغيير التوازن العسكري الأساسي في المنطقة".

---

[9] Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (April 2023). Retrieved from https://www.sipri.org/media/newsletter/2023-april

[10] US Department of State. Memorandum of a Conversation. Washington, August 11, 1955. Retrieved from https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1955-57v12/d60

تتطرق الوثيقة إلى المسودة الأولى المرفقة لمذكرة وكالة الطاقة النووية حول سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتأتي أهميتها إلى أنها تعود لحقبة حكم جمال عبدالناصر في مصر. تقول الوثيقة إن عبدالناصر فتح باب التغلغل السوفيتي، وإن "اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية قام بإرسال علماء نوويين إلى القاهرة بالاتفاق مع الحكومة المصرية لإنشاء مختبر مفاعل أبحاث".

من هنا تظهر المحاذير الأميركية لمنع أي نشاط نووي في تلك الحقبة انطلاقًا من هدف ضمان أمن الكيان المؤقت، والحماية من خطر أي تقارب مع الاتحاد السوفياتي.

لكن المعادلة الأميركية بضمان تفوّق الكيان المؤقت تقترن مع تجنّب معارضة الحليف السعودي. وهو ما يرد في المذكرة الواردة من نائب وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية روبرت مورفي إلى وكيل وزارة الخارجية هربرت هوفر، وفيها يضع الأمريكيون خطة تقترح إرضاء السعوديين بصفقات أسلحة عند تزويد الكيان بأسلحة جديدة ونوعية: "إذا زودنا "إسرائيل" بالسلاح، فيجب أن نبذل جهدًا خاصًا لإقناع السعوديين بأننا نلبي طلباتهم أساسي للحصول على الأسلحة. أعتقد أن هذا يجب أن يتم في وقت واحد[11]".

إشارة مقارنة مع العصر الحالي

الحرص على ضمان تفوّق الكيان المؤقت، يكشف سبب الاشتراط الأميركي لموافقة الكيان المؤقت على صفقات السلاح للدول العربية. ضمنت أميركا السماح للكيان بامتلاك أحدث أنواع أسلحتها قبل العرب. ومن ضمن الأمثلة على ذلك، طائرات الـ F-35 التي حصل عليها الكيان منذ عام 2016، في حين رفض تصديرها للدول العربية، وتعثرت الصفقة الوحيدة مع الإمارات، رغم تطبيعها مع الاحتلال. وحتى إذا ما تم القبول بصفقة أسلحة متطورة مع دول عربية، فإن التعويض يكون بصفقة أكثر تطورًا، وكذلك كانت صفقة طائرات F-35 للكيان، إذ أتت عقب صفقة بيع طائرات F-15 للسعودية. يضاف إلى ذلك إلزام الكونغرس قبل إتمام أي صفقة بمراعاة الاشتراطات الجغرافية التي تضمن أمن الكيان. ففي الحالة السعودية مثلاً، اشترطت واشنطن أن لا يتم وضع طائرات F-15 في قاعدة تبوك.

وحتى مع عهد الابتزاز الأمريكي الأوضح في زمن الرئيس السابق دونالد ترامب، وصفقة الـ460 مليار دولار من الأسلحة، فإن ما حصلت عليه الرياض لم يتعدّ الذخيرة للجيش السعودي، ليأتي عهد الرئيس جو بايدن ويعلّق صفقة الـ500 مليار دولار نظامي صواريخ باتريوت وثاد إلى كل من السعودية والإمارات.

وبالإضافة إلى ضمان التفوق العسكري، سعت واشنطن إلى إقامة تحالفات أمنية تشمل الكيان المؤقت في المنطقة، من بينها "حلف الناتو العربي" كما اصطلح على تسميته إعلاميًا، ويضم دول الخليج الست بالإضافة إلى مصر والأردن، و"تحالف الدفاع الجوي المشترك في الشرق الأوسط".

[11] US Department of State. Memorandum From the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Murphy) to the Under Secretary of State (Hoover). Washington, March 21, 1956. Retrieved from https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1955-57v15/d209

مخاوف من "جماعات إرهابية"

قبيل عام من توليه الحكم في السعودية، وهو العام نفسه الذي دعا فيه وزير الخارجية الأمريكية ألكسندر هيغ إلى قيام شرق أوسط جديد، صاغ فهد بن عبدالعزيز ما عرف بـ"مبادرة السلام العربية"، والتي لا تزال تتخذها السعودية كشرط لأي تطبيع مع الكيان المؤقت.

مع حلول عام 1982، انتقل الحكم في السعودية إلى فهد بعد وفاة أخيه غير الشقيق خالد بن عبدالعزيز. وقد شهدت فترة حكمه الكثير من الأحداث والتطورات، التي كان لها انعكاسها على شكل العلاقة مع أميركا. تظهر ملامح هذه العلاقة في سلسلة وثائق تعود لعامي 1982 و1983، وهي فترة عاصرت خلالها المنطقة أحداثًا تاريخية وتحوّلية.

هذه الأحداث مثّلت تحديًا لمشروع الهيمنة الأميركية على المنطقة، وهو ما دفع هيغ، المدافع الشرس عن الكيان المؤقت إلى القول إن "المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط لا يمكن حمايتها إلا بإستراتيجية لا تغفل تعقيدات المنطقة ولا التهديد بحدوث تدخل خارجي. والولايات المتحدة تعتبر عملية السلام، والجهود المبذولة لمواجهة التهديدات السوفيتية والإقليمية، تعزّز بعضها بصورة متبادلة"[12].

أما أسباب عرقلة البرنامج النووي السعودي في هذه الفترة، فتظهر في ثنايا لقاء بين الوزير الأميركي شولتز ووزير الخارجية في الاتحاد السوفيتي أندريه غروميكو، نُشرت تفاصيله في وثيقة تعود لتشرين الثاني/أكتوبر من العام 1982، وفيها تتحدث واشنطن عن تهديد لمصالحها يتمثل بالـ"الحكومات الإرهابية". تقول الوثيقة إن "أسوأ كابوس على الإطلاق هو المزج النهائي للصواريخ الباليستية والرؤوس الحربية الكيميائية في أيدي الحكومات ذات التاريخ الإرهابي"[13]. إشارة جاءت بعد أشهر من قصف الكيان المؤقت لمفاعل التموز (مفاعل أوزيراك) العراقي النووي، في تموز/يونيو 1981، ومع ما سمي بـ"محاولة الانقلاب" في البحرين في كانون الأول/ ديسمبر.

مثلت الثورة الإسلامية في إيران شبحًا يؤرق المصالح الأميركية والشراكات القائمة مع الشركاء الخليجيين. ولهذا تنظر إلى "الحضور الشيعي" في الخليج كخطر يهدد مصالحها. إذ تنص الوثيقة على أن "الخليج الفارسي له أهمية حيوية للولايات المتحدة وأن أي انتشار للحركة الأصولية، كما شوهد مؤخرًا في محاولة الانقلاب في البحرين، سيكون له عواقب وخيمة. لم تكن الولايات المتحدة قلقة بشأن إيران أو العراق فحسب، بل كانت أيضًا قلقة بشأن إمكانية امتداد ذلك إلى البحرين أو الكويت أو المملكة العربية السعودية. عندها سيتعين على الولايات المتحدة أن تنظر إلى مصالحها".

[12] حجازي، فهد. لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف. الطبعة الأولى. (بيروت، دار الفارابي، 2013). الجزء 3. ص 240.
[13] US Department of State. Memorandum of Conversation. New York, October 4, 1982. Retrieved from https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1981-88v03/d221

السعي لتحصيل مكاسب سياسية

حرصت الولايات المتحدة الأميركية على الظهور بصورة الراعي للحريات في العالم، وإن كان خطابها الاعلامي الاستهلاكي يظهر كيفية مقاربتها للعلاقات الدولية فيما تسميه "عصر التحدي النووي والاعتماد الاقتصادي المتبادل"[14].

ما وراء هذه الشعارات، تظهره مذكرة أميركية من وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية لورانس إيجلبرغر إلى وزير الخارجية شولتز، وفيها الهدف لتأمين نظام أحادي قطبي يضمن المصالح الاميركية، فـ"الجهد المكثف للتغلب على الخلافات السياسية مع الدول الرئيسة، وجهد إدخال البلدان النامية بشكل كامل في النظام الاقتصادي الغربي - وبشكل أقل مباشرة، في النظام الأمني، يعكس رغبة مستمرة من جانب الولايات المتحدة لتحمل عبء صيانة النظام"[15].

مذكرة في حزيران/ يوليو 1983، من مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي ويليام كلارك إلى الرئيس رونالد ريغان، تحت عنوان ورقة الأهداف والأولويات، تعترف صراحة بالسعي لـ"تحويل برامج التكنولوجيا النووية إلى مكاسب سياسية[16]".

تقول الوثيقة: "ربما لم يكن الشرق الأوسط أبدًا أكثر انعكاسًا للحكاية التي ترويها عن العقرب والسلحفاة"، وتضيف "تستحق العلاقة مع المملكة العربية السعودية اهتمامًا وثيقًا نظرًا لعدم قدرة السعوديين على الذهاب بعيدًا في المجازفة من أجل السلام. بدلاً من زيادة عدم ارتياحهم (مع تضخيم أهميتهم بشكل مثير للسخرية) من خلال مطالبتهم بفعل أشياء لن يكونوا قادرين على القيام بها - ومع ذلك أصبحنا بطريقة ما مديونين - قد نطلب منهم اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية بشأن الأشياء التي يمكنهم القيام بها".

تحمل الوثيقة نفسها ملامح ازدواجية المعايير الدولية وتظهر حرص واشنطن على مقاربة التطور النووي لأي دولة بناء على مصلحتها، إذ تقول: "مع الصين، سنكمل تحرير جهودنا لنقل التكنولوجيا، ونأمل أن نستخدم ذلك لفرض ضرائب على أنماط الاستثمار الدفاعي السوفيتي بطرق مواتية للولايات المتحدة. ونأمل أيضًا في تحويل برنامج التكنولوجيا المحررة إلى مكاسب سياسية. نعتقد أنه يمكننا إظهار تقدم حقيقي في جعل الصين متماشية مع سياسة التصدير النووي".

ومن وثائق وزارة الخارجية البريطانية لعام 1982، وثيقة تحت اسم "الطاقة النووية في الخليج"، تتناول زيارة وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون للسعودية والكويت والعراق والأردن في كانون الأول/

[14] US Department of State. Address by President Reagan to the Nation. California, September 1, 1982. Retrieved from https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1981-88v01/d116

[15] US Department of State. Memorandum From the Under Secretary of State for Political Affairs (Eagleburger) to Secretary of State Shultz. Washington, September 9, 1982. Retrieved from https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1981-88v01/d117

[16] US Department of State. Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Clark) to President Reagan. Washington, July 15, 1983. Retrieved from https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1981-88v01/d165

ديسمبر 1982[17]، وفيها اصطحب معه بيتر هيغينز، مدير شركة "جنرال إليكتريك"، التي كانت تواجه حملة مقاطعة عربية بسبب تعاونها النووي مع الكيان المؤقت، لنفي هذا التعاون. آنذاك، كان الكيان المؤقت قد شرع في التحضير لبناء محطة طاقة نووية في صحراء النقب.

مخاوف من حكومات متهورة

حملت فترة الحرب الباردة انطلاق السباق المحموم على امتلاك الأسلحة النووية، ومع حلول ثمانينات القرن الماضي، كان الكيان المؤقت قد رسّخ مبدأ الردع النووي بالشكّ.

في مذكرة محادثة بين قادة من أميركا والاتحاد السوفييتي، في أيار/مايو عام 1988، ترى واشنطن أنه حتى ولو "تم التخلص من الأسلحة النووية، فستظل هناك حاجة لضمان عدم تمكن أي مجنون من الحصول على المعرفة اللازمة لتطوير سلاح نووي وابتزاز العالم"[18]. أتت هذه الوثيقة بعد شهرين من الهجوم الكيميائي على الأكراد العراقيين في حلبجة في آذار/مارس 1988، في آخر أيام الحرب المفروضة على إيران. وقبل أربعة أشهر من تأسيس أسامة بن لادن "تنظيم القاعدة" الوهابي الإرهابي.

مخاوف أمنية

تحرص واشنطن على أن تبقى مفتاح السلم والحرب بيدها، لتبقى المتحكم بالزناد متى ما اقتضت مصالحها ذلك. وتقارب حيازة الأسلحة النووية في المنطقة انطلاقًا من "سياسة منع الحرب" التي تهدد "بنية السياسية العالمية".

في آخر الوثائق الرسمية الأميركية المنشورة، وثيقة لخطاب وزير الخارجية شولتز، يعكس فيها موقف الولايات المتحدة الأميركية من معارضة تطوير الصناعات العسكرية أو التكنولوجيا النووية في المنطقة، ما لم يكن ضمن قيود مشددة تتحكم بها، باعتبار أن "انتشار تكنولوجيا الصواريخ المتطورة والأسلحة الكيماوية يزيد من احتمالية الدمار في المناطق غير المستقرة من العالم الثالث، ما يجعل إمكانية احتواء النزاعات أو عزلها أكثر صعوبة"[19]. وللمفارقة فإن الخطاب الذي ألقي بتاريخ 28 آب/أغسطس، أتى بعد أيام من إعلان بن لادن تأسيس التنظيم الوهابي بتاريخ 11 آب/أغسطس، بدعم سعودي ومباركة أميركية، لمحاربة المدّ السوفياتي في أفغانستان.

إشارة مقارنة مع العصر الحالي

يعد الخوف من جماعات متطرفة تهدد المصالح الأميركية في المنطقة عمومًا والخليج تحديدًا، إحدى أبرز أساب عرقلة البرنامج النووي السعودي.

---

[17] تقرير في «الشرق الأوسط» عن النووي الإسرائيلي يثير زوبعة بين العرب وبريطاني. الشرق الأوسط. تم الاسترداد من https://aawsat.com/home/declassified/92471

[18] US Department of State. Memorandum of Conversation. Moscow, May 30, 1988. Retrieved from https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1981-88v06/d158

[19] US Department of State. Address by Secretary of State Shultz. San Francisco, October 28, 1988.Retrieved from https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1981-88v01/d330

عام 1979، فرضت أميركا عقوبات اقتصادية على باكستان في محاولة لوقف تقدمها النووي. لكن ومع اندلاع الحرب السوفيتية – الأفغانية، عدّلت واشنطن معادلاتها، لتفتح الباب أمام باكستان للحصول على أسلحة نووية.

في مذكرة مرسلة بتاريخ 26 كانون الأول/ديسمبر 1979 إلى الرئيس الأميركي جيمي كارتر، يقول مستشار الأمن القومي زبغنيو بريجينسكي، إن توسيع العمليات في أفغانستان "سيتطلب مراجعة لسياساتنا تجاه باكستان وتقديم المزيد من الضمانات لها والمزيد من المساعدات العسكرية، وللأسف، علينا الإقرار بأن سياستنا الأمنية تجاه باكستان لا يمكن أن تمليها بعد الآن سياستنا الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية[20]. المصلحة الأميركية اقتضت اذًا بغض الطرف عن النووي الباكستاني، فوافق كارتر على رفع العقوبات المفروضة على باكستان وأقر ما قيمته 400 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسلام آباد.

اليوم، تعلم الولايات المتحدة جيدًا خطورة انقلاب الجماعات الإرهابية التي موّلتها ودربتها وأطقلتها لتنفيذ أجنداتها في المنطقة. تنشر وثائق ويكيلكس أسماء لمعتقلي غوامنتامنو السعوديين، الذين عملوا في مجالات تخص التنكولوجيا النووية وتطوير أسلحتها، من بينهم من شارك في هجمات ضد مصالح لأميركا وحلفائها[21]. وعليه فإن أحد أسباب رفض وصول التكنولوجيا النووية هو الخوف من وقوع هذا السلاح في أيدي جماعات متطرفة داخل السعودية.

التعاون في مجال تطوير النووي السعودي

على الرغم من العراقيل الأميركية على مشروع الطاقة النووي السعودي، إلا أنها لطالما كانت الوجهة السعودية الأولى في مساعي تطوير هذه الطاقة.

تنامى التعاون الأميركي السعودي في المجال النووي على مر الإدارة الأميركية المتعاقبة. وإن كان الملف قد طرح نفسه بقوة إبان تصدّر النووي الإيراني ملفات المنطقة، إلا أن مساعي السعوديين لتطويره لا يرتبط بهذا التاريخ حصرًا.

في أيار/ مايو 2008، أجرى الرئيس الاميركي السابق جورج بوش، زيارة للسعودية في ثاني محطات جولته الشرق الأوسطية بعد الأراضي المحتلة. تصدر الملف النووي سلّم المباحثات التي تمخّضت عن توقيع مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون في مجال الطاقة النووية السلمية لتأمين حصول السعودية على موارد طاقة آمنة ومضمونة لتغذية مفاعلاتها[22].

[20] Collins, Catherine and Frantz, Douglas. The Long Shadow of A.Q. Khan, How One Scientist Helped the World Go Nuclear. Foreign Affairs. Retrieved from https://www.foreignaffairs.com/articles/north-korea/2018-01-31/long-shadow-aq-khan

[21] WikiLeaks. Retrieve from https://search.wikileaks.org/?query=saudi+nuclear&exact_phrase=&any_of=&exclude_words=&document_date_start=&document_date_end=&released_date_start=&released_date_end=&publication_type%5B%5D=8&new_search=False&order_by=most_relevant#results

[22] Bush enters Saudi leg of Mideast tour. New York Times. (May 16, 2008). Retrieved from https://www.nytimes.com/2008/05/16/world/africa/16iht-mideast.1.12953981.html

خلال عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، حاولت إدارته دفع التعاون النووي قدمًا مع السعودية، حيث أعرب كونسورتيوم من الشركات الأمريكية عن اهتمامه بمشروع المفاعل النووي السعودي.

عرابا التفاوض كانا الثنائيين مايكل فلين، أول مستشار للأمن القومي لترامب، وتوماس جيه باراك جونيور، المستثمر المقرب من ترامب، واللذين دافعا عن المشاركة الأميركية في البرنامج النووي السعودي. لكن هذه الجهود توقفت بعد تورط الرجلين في قضايا قانونية. بعدها تولي وزير الطاقة الأمريكي في عهد ترامب، ريك ريبيري الملف، وأصدر تراخيص لشركات أمريكية تسمح بنقل التكنولوجيا النووية الأمريكية إلى السعودية، لكن الأمر فشل أيضا بسبب الكونجرس[23].

البحث عن خيارات غير أميركية، تزامن مع معارضة شديدة من الأوساط الأميركية للبرنامج النووي السعودي، واصطدم برفض مشرعين في الكونغرس لمساعي السعودية في الحصول على التكنولوجيا النووية.

موقف الرفض عبّر عنه أعضاء في مجلس النواب الأميركي في آذار/مارس 2018، في جلسة استماع حملت عنوان "تداعيات اتفاق للتعاون الأميركي السعودي النووي على منطقة الشرق الأوسط"، وتزامنت مع زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لواشنطن.[24]

ومع بداية عام 2019، تصاعدت الخلافات الأميركية الداخلية حيال النووي السعودي. إذ قدّم مشرّعون من الحزبين الديمقراطي والجمهوري مشروع قانون يمنح الكونغرس دورًا أكبر في إبرام أي اتفاق مع السعودية بمجال الطاقة النووية، ويشترط موافقة مجلسي النواب والشيوخ عليه. بعدها بشهر، طرح أعضاء من الشيوخ الأميركي مشروع قانون بمنع مدّ السعودية بتكنولوجيا السلاح النووي[25]. تلاه في حزيران/يوليو مشروع قانون إلى الكونغرس يقضي بإخضاع بنك "إكس أم" لشروط صارمة لتمويل أي مشاريع نووية في السعودية[26].

---

[23]Wong, Edward, Neriem, Vivian, and Kelly, Kate. Inside Saudi Arabia's Global Push for Nuclear Power. New York Times. (April 1, 2023). Retrieved from https://www.nytimes.com/2023/04/01/us/politics/saudi-arabia-nuclear-biden-administration.html

[24]Taruk, Natasha. Saudi Arabia's nuclear energy ambitions to attract scrutiny during White House visit. CNBC. (Mar 20 2018). Retrieved from https://www.cnbc.com/2018/03/20/saudi-arabias-nuclear-energy-pursuit-could-take-center-stage-during-white-house-visit.html

[25] Fandos, Nicholas and Mazzetti, Mark. House Opens Inquiry Into Proposed U.S. Nuclear Venture in Saudi Arabia. New York Times.(Feb 19,2019). Retrieved from https://www.nytimes.com/2019/02/19/us/politics/trump-saudi-arabia-nuclear-power.html

[26]مشروع قانون بالكونغرس لتقييد تمويل مشروعات السعودية النووية. الجزيرة نت. (2019/7/31). تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/politics/2019/7/31/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D8%BA%D8%B1%D8%B3-%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84

تقارير سرية

في نيسان/أبريل 2019، فجر موقع بلومبيرغ الأميركي قنبلة من العيار الثقيل، كشف فيها عن صور التقطتها أقمار اصطناعية، تظهر أن السعودية توشك على الانتهاء من بناء أول مفاعل نووي لها جنوب غرب مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا في الرياض[27].

وفي آب/ أغسطس 2020، نقل تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية عن مسؤولين غربيين قولهم إن السعودية أقامت منشأة لاستخراج ما يعرف بكعكة اليورانيوم الصفراء التي تُستخدم وقودًا للمفاعلات النووية، في منشأة تقع في بلدة العلا شمال غربي البلاد شُيدت بمساعدة شركتين صينيتين[28]. وهو ما أثار مخاوف الأميركيين من جهود سعودية صينية سرية لمعالجة اليورانيوم الخام بشكل يمكن تخصيبه لاحقا وتحويله لوقود نووي، بحسب ما نقلته صحيفة نيويرك تايمز عن أوساط وكالات الاستخبارات الأميركية[29].

أميركا تعود إلى الساحة

المسار النووي السعودي لا يبحث آفاق التعاون الأميركي فقط، إذ تجري السعودية منذ عام 2010 مع الصين وروسيا وجمهورية التشيك وبريطانيا والولايات المتحدة بشأن المزيد من هذا التعاون. ومن نتائج هذه المباحثات، إتفاق أبرمته الحكومة السعودية مع كوريا الجنوبية في تشرين الثاني/اكتوبر 2011، يخص التعاون في مجال تطوير الطاقة النووية[30]، بما في ذلك بناء محطات للطاقة النووية ومفاعلات أبحاث، إضافة إلى مجالات التدريب والأمان وإدارة المخلفات. لينضم إلى عروض مشابهة من فرنسا والأرجنتين واليابان.

توسيع السعودية لمروحة خياراتها سرعان ما تلقّفته أميركا. مؤخرا، عاد الحديث عن تعاون أميركي – سعودي في مجال الطاقة النووية من بوابة مشروع مشترك لبناء برنامج نووي مدني تحت مسمى "أرامكو النووية".

تقرير لموقع "سيمافور" في يونيو 2023، تحدث عن صفقة بين البلدين تقضي بدعم واشنطن الرياض في تطوير صناعة الطاقة النووية السلمية وترقية التزامها الأمني وتمرير صفقات سلاح جديدة، مقابل المطلب الأميركي بالتوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات مع الكيان المؤقت. كما تقضي الصفقة أيضًا بمنع الرياض من إمكانية تخصيب اليورانيوم داخل أراضيها، على أن يتم منح الشركات والكيانات الأميركية دوراً في التطوير والإشراف على مشاريع الطاقة النووية في السعودية.

تقول دراسة لبرنامج أمن الشرق الأوسط "سي إن إيه إس (CNAS) "ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي "سي إس آي إس (CSIS) "إن الطريق النووي لن يكون معبّدًا أمام السعوديين الذين يشعرون بالحاجة إلى تحسين قدراتهم الصاروخية في بيئات إقليمية متوترة، يؤججها تراجع الثقة في التزامات الدفاع

---

[27] Tirone, Jonathan. First Images of Saudi Nuclear Reactor Show Plant Nearing Finish. (April 3, 2019). Retrieved from https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-04-03/first-images-of-saudi-nuclear-reactor-show-plant-nearing-finish

[28] Strobel, Warren, Gordon, Michael, and Schwartz, Felicia. Saudi Arabia, With China's Help, Expands Its Nuclear Program. (Aug. 4, 2020). Retrieved from https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-with-chinas-help-expands-its-nuclear-program-11596575671

[29] Fandos and Mazzetti. House Opens Inquiry Into Proposed U.S. Nuclear Venture in Saudi Arabia. NewYorkTimes.

[30] Saudi Arabia, South Korea in nuclear cooperation deal. Reuters. (November 15, 2011). Retrieved from https://www.reuters.com/article/us-saudi-southkorea-idUSTRE7AE0GU20111115

الأميركية. في المقابل، تبرز سياسات ولي العهد السعودي العدوانية والمتهورة، والمخاوف من التزام المملكة المشروط بمعاهدة حظر الانتشار النووي، وعدم شفافية برنامجها النووي، ضمن أسباب التحفّظ الأميركي على المشروع السعودي. وتختتم بالقول إنه إذا كانت السعودية غير قادرة على الحصول على احتياجاتها من الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدفاع والطاقة النووية، فقد تلجأ إلى روسيا و/أو الصين[31].

خلاصة واستنتاجات

يعد البرنامج النووي السعودي أحد الملفات الخلافية بين الرياض وواشنطن، وفيما تقول الأخيرة إن أسبابها تنطلق مع مساعي منع العسكرة النووية في الشرق الأوسط، إلا أن ما وراء ذلك أهدافًا أخرى:

- تريد واشنطن ضمان أمن الكيان المؤقت وتفوقه العسكري.

- تأمل واشنطن في أن يكون التطبيع أول ثمن تدفعه الرياض مقابل التكنولوجيا النووية.

- تريد واشنطن التحكّم البرنامج النووي الناشئ حديثاً، وضمان عمل لشركاتها، من خلال عقود تجعلها مهيمنة ومحتكرة له.

- تريد واشنطن أن يبقى السعوديون ضمن مروحتهم بعيدًا عن التوجه نحو القدرات الصينية أو الروسية وغيرهما.

وأمام هذه المعادلة، تبرز خلاصات عدّة:

1- رغم الوعود الأميركية للقيادة السعودية، إلا أن النووي السعودي يظل محل خلاف أميركي داخلي، قد يؤثر على التعاون بين البلدين.
2- رغم التقارب السعودي – الإيراني، يبقى الملف النووي من أكثر الملفات إثارة للجدل، في إصرار السعودية على أن يكون لها حضور في المباحثات ومطلبها بضمانات تؤكد خلو الأنشطة الإيرانية من الأغراض العسكرية.
3- عرضت ايران تزويد السعودية بالتكنولوجيا النووية، انطلاقًا من مواجهة الكيان الرافض لحقّ الدول الإسلامية في الحصول على هذه التكنولوجيا.
4- رغم مؤشرات التقارب، إلا أن الكيان المؤقت يرفض كسر معادلة احتكاره للسلاح النووي، وهو ما يجعله يعارض أي برنامج نووي في المنطقة، خارج نطاق نفوذه وشروطه، وأهمها التطبيع الرسمي.

[31] Kahl, Colin, Dalton, Melissa and Irvine, Matthew. Atomic Kingdom
If Iran Builds the Bomb, Will Saudi Arabia Be Next? Center of New American Security. (Feb, 2013). Retrieved from https://www.files.ethz.ch/isn/161866/CNAS_AtomicKingdom_Kahl.pdf

مستقبل النووي السعودي

ترفض السعودية التجاوب مع الشروط الأميركية لتطوير برنامجها النووي، وترى فيها انتقاصًا من حقها في محاولة الاستفادة من مواردها من اليورانيوم ما يمنحها ثقلًا جيوسياسيًا أكبر، وهو ما يدفعها لاستكشاف خيارات للعمل مع دول أخرى.

في المقابل، تدرك الولايات المتحدة أنها لا تحتكر تكنولوجيا المفاعلات النووية، إذ بوسع دول مثل الصين وروسيا تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات النووية المدنية من دون فرض التزامات حظر انتشار الأسلحة النووية. وأمام هذا الواقع، يمكن وضع فرضيات عدّة لمستقبل البرنامج النووي السعودي:

- لاتزال عقبة اتفاقيات 123 الأميركية وبنودها التسعة التي تحدّ من تخصيب اليورانيوم، موضع رفض السعودي، تعيق أي اتفاق بين البلدين. في المقابل، تواجه أميركا خيارات محدودة، وتدرك أن تشكّل تحالفات جديدة في المنطقة وتراجع نفوذها فيها، سيخسّرها الكثير من أوراقها في المنطقة. لذلك من غير المتوقع أن يؤثر الضجيج الداخلي على سياساتها الخارجية تجاه الموقف من النووي السعودي.

- يجد السعوديون في أميركا وجهة مفضلة لبرنامجهم النووي، وصفقة مربحة من خلال القبول بشرط التطبيع مقابل التعاون في بناء مفاعلات نووية وضمانات أخرى. وبالتالي فإن عقبة ضمان تفوق الكيان المؤقت، تحتاج إلى مقابل يوازي كسر معادلة الاحتكار هذه، ولن يكون الثمن أقل من إشهار العلاقات "الإسرائيلية" – السعودية للعلن.